



نتائج الربع الأول تخلو من المفاجآت

جاءت نتائج شركات المساهمة للربع الأول من عام 2010 خالية من المفاجآت بصفة عامة، ورغم أن إجمالي صافي الأرباح سجل ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، إلا أن ذلك كان متوقعاً في ظل المستوى المتدني للاقتصاد العالمي ومعظم أسواق المال وأسعار السلع خلال الربع الأول من عام 2009. ورغم ارتفاع الأرباح بحوالي 30 بالمائة عن مستواها في الربع الأخير من العام الماضي، إلا أنها جاءت دون توقعات المحللين في حالات كثيرة. رغم ذلك فإن النمو في الإيرادات يعزز قناعتنا بأن الاقتصاد أخذ في التعافي. ولم يطرأ تغيير كبير على مؤشر تاسي منذ البدء في إعلان النتائج الفصلية لذا نبقى على توقعاتنا بأن تأتي القيمة العادلة للمؤشر بنهاية العام عند مستوى 7,400 نقطة.

تصدر قطاع البتر وكيمويات كافة قطاعات السوق من حيث الأداء على أساس سنوي وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات وزيادة في حجم المبيعات، وقد كان هذا القطاع أكبر المستفيدين من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال الاثنا عشر شهراً الماضية. وجاءت نتائج قطاع البنوك أقل من توقعات المحللين لكنها أعلى بكثير من مستوياتها في الربع الرابع من العام الماضي عندما تم تخصيص مبالغ كبيرة لتغطية الديون المعدومة. أما نتائج قطاع الاتصالات فقد جاءت متباينة حيث تأثر جميع المشغلين بشدة من المنافسة المحتدمة التي أدت إلى انخفاض رسوم المكالمات الدولية وارتفعت مصاريف الإهلاك جراء زيادة الإنفاق الرأسمالي (تأثرت النتائج الفصلية من التراجع في إيرادات خدمة التجوال التي عادة ما تشهد ارتفاعاً في الفصل الرابع خلال موسم الحج).

أما بالنسبة لقطاعات السوق الأصغر فقد جاء أفضل أداء من نصيب قطاع التأمين الذي سجل نمواً سنوياً في الإيرادات بلغت نسبته 279 بالمائة بفضل انتعاش كبير في الدخل الاستثماري وانتقال الكثير من الشركات الجديدة إلى مرحلة الربحية، وحل ثانياً قطاع الزراعة والصناعات الغذائية حيث تمكنت مصانع المنتجات الغذائية الأصغر حجماً من تعزيز إيراداتها بدرجة كبيرة نتيجة لإطلاق خطوط جديدة ونتيجة الكفاءة في العمليات التشغيلية. أما نتائج أكبر شركة في القطاع فقد جاءت دون التوقعات لكن عملت على موازنتها المكاسب القوية التي سجلتها ثاني أكبر شركة بفضل أرباح رأسمالية استثنائية، بينما سجلت ثلاث شركات زراعية خسائر خلال الربع الأول مقارنة بثمان في الربع الأخير من عام 2009. أما أرباح قطاع الأسمنت فقد جاءت أعلى من التوقعات رغم انخفاضها، وحققت الشركات في المنطقة الوسطى والشرقية والشمالية أرباحاً قوية بسبب تماسك أسعار الأسمنت برغم ارتفاع مستويات الإنتاج والمخزون، ما دفع بعض المنتجين إلى التوقف عن تقديم تخفيضات في الأسعار لمبيعات الأسمنت السائب.

تراجع صافي الأرباح لقطاع الطاقة بنحو 60 بالمائة مقارنة بالربع الأخير للعام الماضي تمثيلاً مع النمط الموسمي السائد في شركة السعودية للكهرباء التي تهيمن على القطاع (لم يطرأ تغير يذكر على صافي الأرباح على أساس سنوي)، والنمط السائد هو تسجيل إيرادات سلبية خلال الشهور الباردة من العام عندما ينخفض استخدام أجهزة التكييف بدرجة كبيرة. ومما أثر في الأداء زيادة مشتريات الكهرباء من منتجي الطاقة المستقلين وارتفاع مصاريف الإهلاك. جاءت نتائج قطاع التجزئة جيدة نتيجة لزيادة عدد منافذ البيع ورفع الكفاءة التشغيلية وانخفاض التكلفة. كذلك حقق قطاع الفنادق والسياحة أداء جيداً بفضل تأمين أكبر شركات القطاع لمشاريع جديدة واستخدامها للمنشآت القائمة بصورة أكثر كفاءة.

مؤشر تاسي



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

وقاسم عبدالكريم
المدير المشارك
gabdulkarim@jadwa.com

أو

براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



الإيرادات وأداء السوق حسب القطاعات
(نسبة مئوية)

التغير في الأسعار منذ 4 أبريل	التغير في صافي الإيرادات مقارنة		
	بالربع الأخير 2009	بالربع الأول 2009	
-2.1	110.2	-9.5	البنوك
8.5	45.5	429.2	البتروكيماويات
-0.3	39.9	-0.8	الاستثمار المتعدد
8.6	6.1	26.5	التشييد والبناء
-6.1	-59.6	-0.9	الطاقة
2.3	42.6	79.9	الاستثمار الصناعي
-3.6	-45.4	-17.2	الأسمنت
-3.9	-38.4	279.1	التطوير العقاري
2.0	-47.2	64.9	النقل
4.2	14.8	18.7	الإعلام والنشر
0.7	21.5	-25.8	الفنادق والسياحة
-0.4	-13.5	-4.3	التجزئة
5.2	13.9	-16.5	الاتصالات
-3.6	49.5	-27.4	التأمين
-2.6	76.1	11.2	الزراعة
1.6	29.0	43.4	مؤشر تاسي

جاءت نتائج أرباح شركات قطاعي التشييد والبناء والتطوير العقاري متباينة، فقد تراجعت الأرباح بالنسبة للأول على أساس سنوي بسبب مجموعة من العوامل أهمها المنافسة الحادة من قبل الشركات الجديدة والقائمة وتراجع المبيعات والتأخر في استلام الطلبات أو عدم الحصول على مشاريع جديدة. أما عائدات قطاع التطوير العقاري فجاءت دون التوقعات بقليل، حيث أدى النمو في قطاع التأجير وارتفاع مستوى الأداء التشغيلي إلى زيادة الإيرادات لعدد محدود من المطورين بينما لا يزال العديد من المشاريع الكبيرة في مراحل التطوير الأولى وقد لجأت إحدى الشركات الكبيرة إلى سحب وحدات عقارية من السوق بغرض تجديدها وتطويرها.

كان قطاع الاستثمار المتعدد أحد أكبر القطاعات تضرراً من الأزمة المالية ولذلك لم يكن مستغرباً أن تحقق إيراداته نمواً سنوياً كبيراً على أساس سنوي، وقد تأثرت البيانات الفصلية بعملية إعادة هيكلة كبيرة خضعت لها الشركة المسيطرة في القطاع. كذلك استفادت شركات الاستثمار الصناعي من ارتفاع الدخل من الشركات التابعة في زيادة إيراداتها.

ارتفع مؤشر تاسي منذ بداية إعلان نتائج الربع الأول في 4 أبريل بواقع 1,6 بالمائة، حيث أغلق عند مستوى 6,921 نقطة في 26 أبريل. ولم تتعدى حركة السوق نطاق الواحد بالمائة خلال هذه الفترة إلا في ثلاثة أيام فقط، حيث قفز المؤشر بتاريخ 10 أبريل استجابة للنتائج الجيدة التي حققتها شركة الأسمدة العربية (سافكو) التي مهدت الطريق لأداء قوي في قطاع البتروكيماويات. لكن نتائج شركة الاتصالات السعودية التي جاءت أقل من التوقعات مفرونة بتواصل تراجع أداء البنوك خلافاً للتوقعات أدت التي إلى هبوط مؤشر تاسي بأكثر من 2 بالمائة في 20 أبريل ليصل إلى أدنى مستوى له خلال أربعة أسابيع، ثم عكس المؤشر مساره مرتفعاً في 24 أبريل استجابة إلى الأداء القوي للأسواق العالمية وليست النتائج المحلية؛ حيث جاء أداء تاسي دون مستوى معظم الأسواق العالمية خلال أبريل.



الاقتصاد تحت المجهر

خطوات باتجاه العملة الخليجية الموحدة

تقدمت العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي خطوة أخرى إلى الأمام بعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس النقد الخليجي في الرياض في مارس والذي يعد اللبنة الأولى لإنشاء البنك المركزي الخليجي كما أنه سيقوم ببحث مجموعة كبيرة من القضايا الفنية المتعلقة بالعملة الجديدة. ويأتي هذا التطور في مجلس التعاون الخليجي في وقت يسود فيه توتر شديد في منطقة اليورو التي شكلت الأساس لنموذج العملة الموحدة بين دول الخليج.

يناط بمجلس النقد الخليجي مهمة الإعداد لإطلاق العملة الموحدة والبنك المركزي الخليجي وتشمل أولوياته على المدى القريب وضع الإطار القانوني والتنظيمي الملانم الذي يتضمن التوفيق بين القوانين وأنظمة المدفوعات والتسويات والبيانات الاقتصادية والاتفاق على نظام سعر الصرف المناسب ومساهمة الأعضاء في احتياطات النقد الأجنبي وسياسة إدارة الاحتياطي. ويعتبر الاتفاق على تلك القضايا الفنية أمر حيوي لضمان الأداء السليم للعملة، على الرغم من أن خطوات أي عضو من الأعضاء لن تكون ذات تأثير كبير على الأعمال والمستثمرين إلى حين إطلاق العملة. ومجلس النقد الخليجي هو الذي سيحدد تاريخ إطلاق العملة الجديدة.

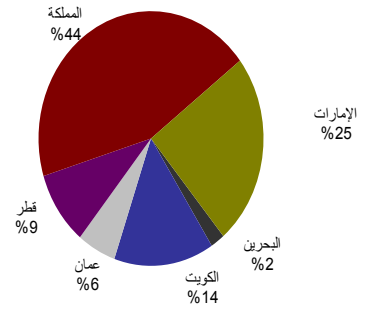
شارك في اجتماع مجلس النقد الخليجي أربعة أعضاء فقط من دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن انسحبت الإمارات من مشروع العملة الموحدة في مايو 2009 وسبقها سلطنة عمان باتخاذها قرار عدم المشاركة منذ عام 2006. وكان المجلس قد انتخب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) محمد الجاسر محافظاً لمجلس النقد الخليجي وذلك لمدة سنة واحدة. ويعكس هذا التعيين الدور المحوري للمملكة وسط دول الخليج (فهي تشكل 44 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي و65 بالمائة من عدد السكان). وقد عثر ممثلو الدول المشاركة في الاجتماع الافتتاحي للمجلس النقدي عن أملهم في عودة الإمارات وعمان إلى المشروع مع تأكيدهم على أن العملية ستستمر حتى في حالة إصرار هاتين الدولتين على موقفهما.

تأتي هذه الخطوة الخليجية في وقت تشهد فيه منطقة اليورو توترات استثنائية ناتجة عن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اليونان، وهي توترات قد تكون لها تداعيات على العملة الخليجية الموحدة. لقد تأسس معظم العمل التحضيري فيما يختص بالعملة الخليجية الموحدة على الإجراءات والخطوات التي سبقت عملية إطلاق اليورو واستفاد القائمون على أمر العملة الخليجية كثيراً من الدعم الفني الذي تلقوه من البنك المركزي الأوروبي. وعليه، ففي حالة أدت الضغوط في اليونان أو في أي دولة أخرى إلى إحداث ضرر بليغ بمنطقة اليورو وهو أمر بعيد الاحتمال فقد يدفع ذلك دول الخليج إلى إعادة التفكير بشأن العملة الموحدة.

تعود مشاكل اليونان بالدرجة الأولى إلى موقف ميزانيتها العامة، حيث تمكنت هذه الدولة من الحصول على قروض رخيصة من الخارج لتمويل العجز في ميزانيتها بفضل عضويتها في منطقة اليورو لكن الركود العالمي فاقم من عجز الميزانية لديها وأصبح المستثمرون أكثر حذراً في التعامل معها مما أدى بالتالي إلى ارتفاع تكلفة خدمة العجز. وما لم تستطع اليونان خفض سعر صرف عملتها سيكون لزاماً عليها إجراء تعديلات قد تكون مؤلمة على الاقتصاد المحلي. وتشير مشاكل اليونان إلى ضرورة تحقيق تنسيق أكبر بين الاقتصادات قبل الانضمام إلى الاتحاد واتخاذ تدابير لمعالجة الاختلالات داخل الاتحاد وتبني إجراءات داخلية لحل الأزمات التي تنشأ، كما تشير إلى صعوبة تكوين اتحاد نقدي وليس مالي في المحصلة النهائية.

أما بالنسبة لدول الخليج فإن احتمال نشوء مشاكل مشابهة يعتبر ضعيفاً وذلك نتيجة لتشابه الاقتصادات التي تعتمد معظمها على النفط، ما يعني ضالة احتمال وجود اختلالات كبيرة بين هذه الدول. علاوة على ذلك، تاريخياً لم تشهد المنطقة عمليات لخفض أسعار الصرف لاستعادة القدرة على المنافسة كما أن حجم الاحتياطات يضمن مقدرة أي دولة تعاني عجزاً القيام بتمويله من مصادر محلية دون اللجوء إلى أسواق المال العالمية.

توزيع الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون (بيانات 2008)





موجز التطورات الاقتصادية

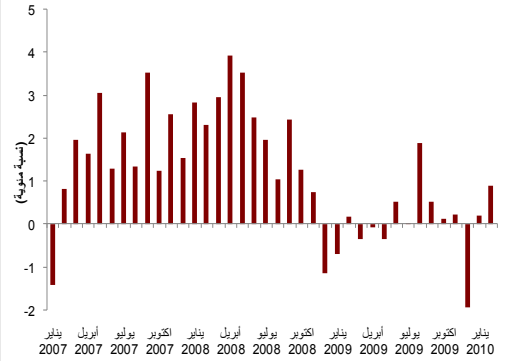
ارتفعت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص بنسبة 0,9 بالمائة خلال فبراير مسجلة ثاني أكبر زيادة شهرية منذ نهاية عام 2008، كما إنها حققت زيادة في ثمانية من الأشهر التسعة الماضية لكن إجمالي تلك الزيادة لم يتخطى 1,6 بالمائة مقارنة بمستوى تلك القروض قبل عام. وتعتبر القروض المصرفية مؤشراً رئيسياً لسلامة أوضاع القطاع الخاص حيث شكل عدم توفر القروض بأسعار مناسبة أحد المعوقات الرئيسية لقدرة القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من سياسات التحفيز الحكومية. في هذا السياق نرى أن معدل نمو الإقراض يعتبر مشجعاً رغم أنه يقل كثيراً عن متوسط النمو الشهري الذي بلغ 1,8 بالمائة خلال عامي 2007 و 2008.

ويبدو أن القروض الجديدة إلى القطاع الخاص جاءت من بعض البنوك التجارية التي سحبت جزءاً من فوائض ودائعها لدى "ساما"، حيث هبطت قيمة الأموال المودعة بواسطة تلك البنوك لدى ساما كفوائض عن الاحتياطي الإلزامي بحوالي 11,6 مليار ريال في فبراير فيما يعد أكبر تراجع خلال ستة أشهر. كذلك ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية وقروضها إلى القطاع العام بدرجة كبيرة خلال نفس الشهر سعيًا من تلك البنوك نحو تحقيق عائدات أعلى لأموالها، حيث تقف أسعار الفائدة على الودائع لدى ساما حالياً عند مستوى 0,25 بالمائة فقط. ونتيجة لانخفاض حجم ودائع البنوك لدى ساما فقد هبطت نسبة احتياطيات البنوك إلى إجمالي الودائع إلى أدنى مستوى لها منذ نهاية سبتمبر وإن كانت لا تزال مرتفعة قياساً بالنمط التاريخي وذلك نتيجة للحد الذي تتوخاه البنوك تجاه الإقراض.

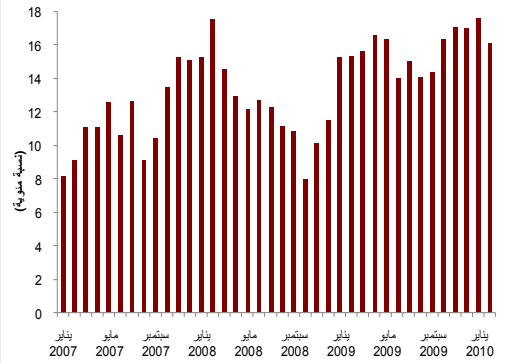
ارتفع التضخم مرة أخرى في مارس مسجلاً أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر فبلغ 4,7 بالمائة. ولا تزال أسعار المواد الغذائية تشكل السبب الرئيسي لارتفاع التضخم، حيث ظلت ترتفع للشهر السادس على التوالي حتى بلغت 5 بالمائة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً. جزئياً يعزى هذا الارتفاع إلى الانتعاش الذي أعقب الانخفاض الحاد في أسعار المواد الغذائية خلال الربع الأخير من عام 2008 بالإضافة إلى الارتفاعات الأخيرة في بعض الأسعار بسبب المخاوف من تدني مستويات الإنتاج. وقد ظلت الإيجارات تشكل المصدر الرئيسي للتضخم، فبرغم تراجع تضخم الإيجارات إلى 10,1 بالمائة وهو أدنى معدل لها على أساس سنوي منذ أغسطس 2007 إلا أن الزيادة الشهرية التي بلغت 1 بالمائة تعتبر الأعلى منذ يونيو من العام الماضي.

تتهياً أسعار الحديد في المملكة للارتفاع بسبب تغير النظام العالمي لتسعير خام الحديد المكوّن الرئيسي للصلب. وكانت أسعار خام الحديد طيلة الأربعين عاماً الماضية تتحدّد على أساس سنوي من خلال تفاهات بين كبار منتجي الحديد ومستهلكيه، لكن هذا النظام ألغي في نهاية مارس وأصبحت الأسعار ترتبط بأسعار السوق الفورية وتحدّد على أساس ربع سنوي. وبما أن الأسعار الفورية تفوق كثيراً الأسعار التفاوضية بموجب النظام القديم فقد أصبح ارتفاع أسعار الصلب أمراً محتوماً. وبينما يشنكي المقاولون في المملكة سلفاً من ارتفاع الأسعار نتيجة لقيام الموردين بتخزين الحديد فإن من شأن التطورات الأخيرة أن تزيد ارتفاعاً، مما قد يؤدي إلى ارتفاع كلفة أعمال التشييد فضلاً عن رفع أسعار السلع التي يشكل الصلب نسبة كبيرة من مكوناتها كالسيارات والأجهزة المنزلية.

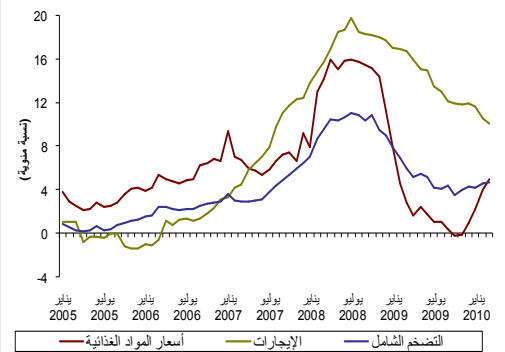
القروض المصرفية إلى القطاع الخاص (تغير شهري)



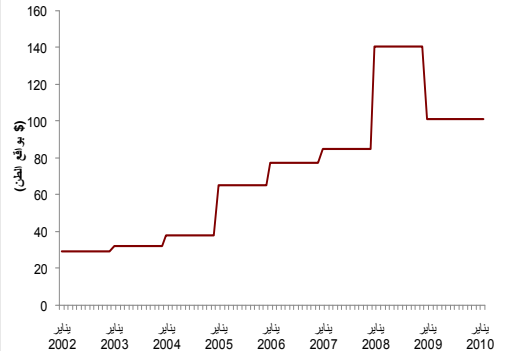
معدل احتياطيات البنوك إلى الإيداعات



التضخم



أسعار الحديد الخام





أسواق النفط تحت المجهر

أسعار النفط ترتفع رغم حذر أوبك

سجلت أسعار النفط أعلى مستوى لها خلال 18 شهراً في مطلع أبريل وظلت فوق مستوى 80 دولاراً للبرميل (خام غرب تكساس) طيلة الفترة منذ بداية مارس باستثناء أيام قليلة. وبالرغم من أن هذا السعر يبدو أعلى قليلاً من المستوى الذي يعتبره منتج النفط في أوبك مريحاً، إلا أننا لا نعتقد أن المخاوف بشأن السعر تكفي لدفع أوبك لزيادة حصص الإنتاج. وكان أعضاء المنظمة قد أبقوا على حصص الإنتاج دون تغيير في اجتماعهم الأخير في مارس آخذين في الاعتبار أن النمو المرتقب في الطلب هذا العام ستقبله زيادة في الإمدادات من خارج منظومة أوبك.

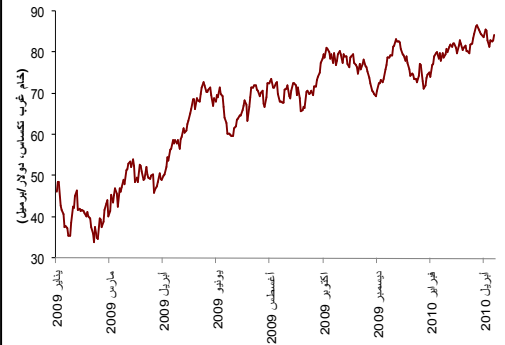
بالإضافة إلى الشكوك بشأن قوة انتعاش الاقتصاد العالمي أخذت أوبك في حساباتها المستويات العالية من المخزونات، حيث تبلغ المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يعادل حوالي 60 يوماً من الطلب المستقبلي مقارنة بمتوسط في حدود 52 يوماً على المدى المتوسط. وبالرغم من أن مخزونات النفط ظلت تفوق المستوى المطلوب لأوبك على مدى عامين، لكن لا يبدو أنها تشكل ضغطاً يؤدي إلى خفض الأسعار. حالياً ترتفع المخزونات تمشياً مع النمط المعتاد للطلب الموسمي (حيث يكون الطلب مرتفعاً خلال الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بسبب الحاجة إلى وقود التدفئة وكذلك في الصيف عندما يرتفع نشاط النقل واستخدام أجهزة التكييف إلى أقصى مستوياتها).

لم يتم التطرق إلى تزايد حالات الإخلال بنظام الحصص المتفق عليه بين أعضاء أوبك، لكن تشير تقديرات مستقلة إلى أن مستوى التزام أعضاء المنظمة خلال مارس كان في حدود 50 بالمائة من حجم الخفض المقرر في حصص الإنتاج البالغ 4,2 مليون برميل يومياً بينما سجل إجمالي إنتاج أوبك أعلى مستوى له منذ اتخاذ قرار خفض الإنتاج في ديسمبر 2008. تشمل الدول الرئيسية التي تجاوزت حصصها أنجولا وإيران ونيجيريا وفنزويلا وهي دول لم يعد لمعظمها في الوقت الحالي طاقة إنتاجية فائضة يعتمد بها.

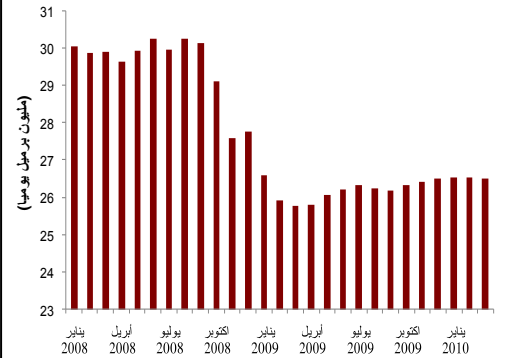
نستبعد أن يشكل الإنتاج المفرط نوعاً من القلق ما دامت الأسعار عند مستوياتها الحالية. ولا شك أن استجابة أعضاء المنظمة للتحسن في مستوى الطلب برفع مستويات الإنتاج بصورة غير رسمية أسهل من رفع حصص الإنتاج بطريقة رسمية، خاصة في الوقت الذي تسود فيه المخاوف حول قوة انتعاش الاقتصاد العالمي. كذلك تسهم الزيادة التدريجية في الإنتاج في منع أسعار النفط من الهبوط إلى مستويات تكون غير مريحة للمنتجين والمستهلكين. وقد انعكس الاطمئنان بشأن أحوال أسعار النفط على قرار أوبك بجدولة اجتماعها القادم حتى 14 أكتوبر وعدم عقد اللقاء الصيفي المعتاد. ورغم أن الأسعار صعدت لاحقاً من مستوياتها التي كانت عليها منتصف مارس مرتفعة إلى 86,7 دولاراً للبرميل في 6 أبريل، لكننا لا نعتقد أن أوبك ستفكر في الدعوة لاجتماع استثنائي ما لم تقترب الأسعار من مستوى 100 دولاراً للبرميل.

جاءت حصيلة اجتماع أوبك متسقة مع توقعاتنا ولا نعتقد أنها ستقدم على إجراء تعديل في حصصها الإنتاجية هذا العام. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج المملكة تدريجياً خلال النصف الأول من عام 2010 لكنه قد يستقر في النصف الثاني جراء التباطؤ المتوقع في نمو الاقتصاد العالمي، ما يؤدي إلى تراجع دون مستوي الأسعار الحالية لكن في حدود ضيقة. ونتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط لهذا العام نحو 75 دولاراً للبرميل (ما يعادل 71,3 دولاراً للبرميل من خام الصادر السعودي) وأن يبلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط حوالي 8,3 برميل يومياً، ما يجعل الإيرادات المتوقعة من تلك المستويات السعرية والإنتاجية كافية لخلق فائض في الميزانية والحساب الجاري.

أسعار النفط



إنتاج الأوبك (باستثناء العراق)





موجز تطورات أسواق النفط

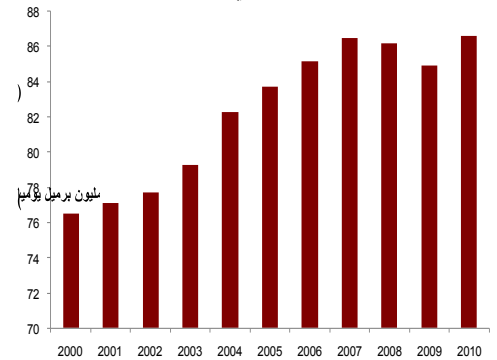
رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها بالطلب العالمي على النفط للعام 2010 إلى 86,6 مليون برميل يومياً بزيادة قدرها 100,000 برميل يومياً وذلك نتيجة لتحسن الملامح المستقبلية في جميع مناطق الاستهلاك الرئيسية باستثناء أوروبا، وتعكس هذه الزيادة التحسن المضطرب في الاقتصاد العالمي. والآن يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي بنحو 1,7 مليون برميل في اليوم مقارنة بمستواه في عام 2009 مسجلاً أكبر زيادة سنوية منذ عام 2004، يأتي معظمه من الاقتصادات الناشئة في آسيا (خاصة الصين) والشرق الأوسط.

وتضع بيانات وكالة الطاقة تلك الطلب العالمي على النفط خلال 2010 عند أعلى مستوياته على الإطلاق متخطياً بقليل أعلى مستوى سابق بلغ 86,5 مليون برميل يومياً تم تسجيله عام 2007. وكان الطلب العالمي قد شهد تراجعاً كبيراً خلال العامين السابقين تارة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وبسبب الركود الاقتصادي تارة أخرى. ورغم أن إجمالي الطلب يفوق مستوى عام 2007 حالياً إلا أن تركيبة التوزيع تغيرت بعض الشيء، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الطلب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 49,2 مليون برميل يومياً عام 2007 (57 بالمائة من الإجمالي العالمي) مقارنة بحوالي 53 بالمائة متوقعة للعام 2010. ويعتبر التغير في الطلب عملية طويلة الأجل، فإجمالي الطلب لدى دول منظمة التعاون شكل نحو 62 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي في عام 2002. ويعكس هذا التغير في تركيبة الطلب التطور الاقتصادي السريع الذي شهدته العديد من الاقتصادات الناشئة وزيادة فعالية استخدام النفط ودخول مصادر الطاقة البديلة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

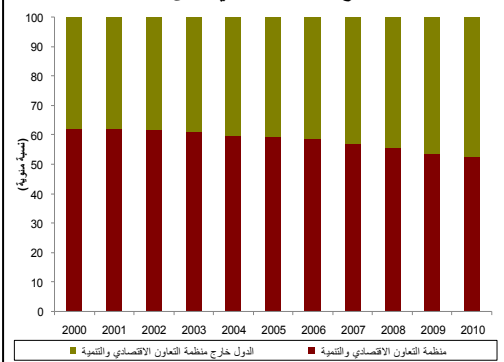
رفعت وكالة الطاقة الدولية في آخر تقديراتها لعام 2010 حجم العرض من خارج دول الأوبك بحوالي 200,000 برميل يومياً، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاج المتوقعة من بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الآن يتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الدول خارج الأوبك بنحو 500,000 برميل يومياً هذا العام في أكبر طفرة له منذ عام 2007. ويمكن ترجمة الفرق بين إجمالي الطلب العالمي وحجم الإمدادات من خارج أوبك على أن نحو 1,2 برميل يومياً يتأخر في توفيرها من دول الأوبك من أجل موازنة السوق، ليس بالضرورة أن تأتي كلها في شكل نفط خام حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بفضل الاستثمارات الأخيرة بنحو 800,000 برميل يومياً هذا العام. حتى هذه اللحظة من العام يفوق إنتاج أوبك من النفط متوسط إنتاج العام الماضي بحوالي 300,000 برميل يومياً، ما يشير إلى أن هناك مجالاً لزيادة طفيفة في الإنتاج خلال ما تبقى من العام.

يبدو أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار قد تغيرت في الآونة الأخيرة، فبالرغم من ارتفاع قيمة الدولار منذ نهاية نوفمبر (بنحو 8 بالمائة على أساس السعر التجاري المرجح) فقد ارتفعت أسعار النفط (خام غرب تكساس) بنحو 9 بالمائة خلال نفس الفترة رغم أن العلاقة ظلت عكسية بصورة واضحة بين هذين المتغيرين طيلة السنوات القليلة الماضية. ويشير ذلك إلى أن معطيات الاقتصاد الأساسية أصبحت تلعب دوراً أكبر في تحديد أسعار النفط بينما يأخذ دور التدفقات المالية في التضائل، لكنه قد يعكس أيضاً تغيراً في نظرة المستثمرين إلى الدولار الأمريكي حيث أن المشاكل الهيكلية في الاقتصادات الرئيسية الأخرى توفر للولايات المتحدة ميزة كبيرة للاستفادة من استئناف النمو العالمي. وعادة ما يرتفع الدولار في مثل تلك الظروف تمشياً مع أسعار السلع وأسواق الأسهم وغيرها من مؤشرات المخاطر.

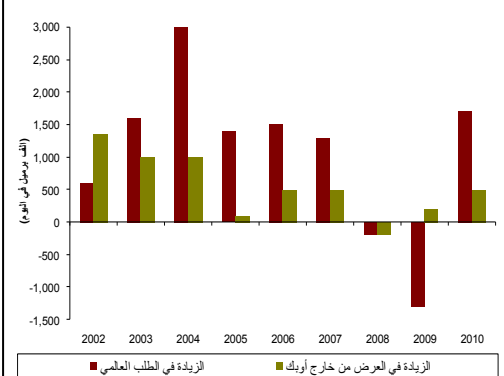
الطلب العالمي على النفط



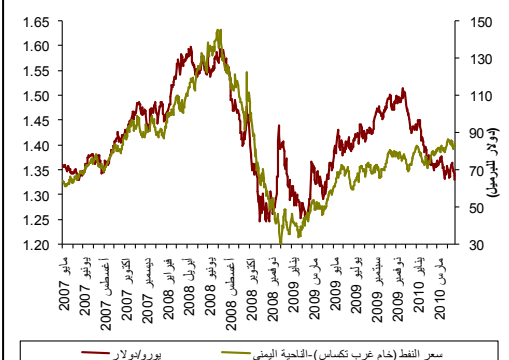
توزيع الطلب العالمي على النفط



تغير الطلب على النفط الإمدادات من خارج أوبك



أسعار النفط والدولار





البيانات الأساسية

2011 توقعات	2010 توقعات	2009 تقديرات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
الناتج الإجمالي الاسمي									
1680	1554	1384	1782	1443	1336	1183	939	805	(مليار ريال سعودي)
448.0	414.4	369.2	475.1	384.7	356.2	315.3	250.3	214.6	(مليار دولار أمريكي)
8.1	12.2	-22.3	23.5	8.0	12.9	26.0	16.7	13.8	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
3.9	3.8	-6.4	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	17.2	القطاع النفطي
4.4	3.8	2.5	4.8	5.5	6.1	5.8	5.3	3.9	القطاع الخاص غير النفطي
3.4	3.6	4.0	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	3.1	القطاع الحكومي
4.0	3.8	0.1	4.3	2.0	3.2	5.6	5.3	7.7	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
80.0	75.0	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	31.1	خام غرب تكساس القياسي (دولار/برميل)
74.8	71.3	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	26.9	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.5	8.3	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	8.8	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
672	626	505	1101	643	674	564	392	293	إيرادات الدولة
621	603	550	520	466	393	346	285	257	منصرفات الدولة
51	23	-45	581	177	280	218	107	36	الفائض/العجز المالي
3.0	1.5	-3.3	32.6	12.2	21.0	18.4	11.4	4.5	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
215	220	225	237	267	366	475	614	660	الدين العام المحلي
12.8	14.2	16.3	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	82.0	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
3.4	4.5	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	0.6	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.00	2.25	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	1.75	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار دولار)									
192.2	186.4	157.4	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	82.0	عائد صادرات النفط
223.8	215.7	184.5	313.3	233.1	210.9	180.4	125.7	93.0	عائد الصادرات الإجمالي
95.5	86.8	80.4	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	33.9	الواردات
128.2	128.8	104.1	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	59.1	الميزان التجاري
34.2	37.2	20.5	134.0	93.3	98.9	90.0	51.9	28.0	ميزان الحساب الجاري
7.6	9.0	5.6	28.2	24.3	27.8	28.5	20.7	13.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
519.0	491.1	461.1	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	97.1	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
27.0	26.3	25.5	24.8	24.2	23.7	23.1	22.5	22.0	تعداد السكان (مليون نسمة)
8.0	8.2	8.5	8.8	9.0	9.1	8.8	8.5	8.2	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
16572	15774	14462	19151	15868	15041	13640	11112	9745	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2010 - 2011. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالق ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.